جماعة أخوانية تستعيد أدبيات التشدد.. دعوة لاعتصام مع «العالم المجاهد» الشيخ أبو فارس.. واعتقالات الاسلاميين خدمتهم في انتخابات الماضي:

استراتيجية اردنية لمواجهة التفكير «الجهادي» واعتقال «الأربعة» رسالة لصقور الأخوان واختيار سجن «الجفر» له دلالات

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

لا يمكن القول بحال من الأحوال بأن زيارة النواب الإسلاميين الأربعة لمقر عزاء الزرقاوي حدث عابر يمكن ان يمر او يمرر بسهولة فالفكرة ان هؤلاء الأربعة الذين لا يملكون أنفسهم وليسوا مجاورين للزرقاوي، إضطروا لمجاملة عائلته كما فعل مئات المواطنين دون ان تعتقلهم السلطات.

والفكرة المستقرة في وجدان صناع القرار الأردني ان النواب الأربعة قاموا بالزيارة قصدا وأعقبوها بتصريحات تمجد الزرقاوي الذي هدد علنا النظام وحاول فعلا إسقاطه وإرتكب جرائم بحق الأردنيين، وكذلك تعبر المؤسسة الأردنية السياسية ان النواب الأربعة سحبوا معهم في زيارة العزاء حزبهم وجماعتهم الأخوانية فاثنان منهم على الأقل جمعا أكثر من خمسة عشر ألف صوت في الإنتخابات الاخيرة وإثنان على الأقل جماهيريان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وهما محمد أبو فارس وعلي أبو السكر.

وبالنسبة للسياسيين في الحكومة الأردنية كانت الزيارة «إنقلابا» بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وفي ظرف وتوقيت حساسيين ليس فقط على قواعد اللعبة الأزلية بين الحكم وجماعة الأخوان لكن ايضا على القيادة المعتدلة والجديدة لجماعة الأخوان ممثلة بالشيخ سالم الفلاحات الذي هنأه رئيس الوزراء معروف البخيت عندما إنتخب مراقبا عاما للجماعة.

إذا السلطة في الأردن تتصور ان لديها كل المبررات للتعامل بقسوة مع رموز وعناصر «التمرد» في الخطاب الأخواني ممثلة بالنائبين ابو السكر وأبو فارس على اساس ان شريكيهما إبراهيم المشوخي وجعفر الحوراني أقل ضجيجا وخطرا وكانا مرافقين في الزيارة، ولديها مبررات تعبر عن مخاوفها من ان يختطف خطاب أبو فارس الذي يعتبر الزرقاوي مجاهدا وشهيدا وشيخا جليلا عناصر الإعتدال في النخبة الأخوانية.

لكن إلتزام الحكومة بإستراتيجية الحزم والصرامة في التعامل مع الموقف تأخذ في طريقها نخبة الإعتدال في الصف الأخواني، فالشيخ الفلاحات وصحبه من بقية المعتدلين لا يملكون الآن إلا الدفاع عن رموزهم الموقوفين بتهمة التحريض على الإرهاب وأي تباطؤ في هذا الدفاع سيكون مكلفا عند القواعد بالنسبة لقيادة المطبخ الأخواني المعتدلة التي ترى ان النواب الأربعة «أخطأوا بالفعل» كما يلمس من بين أسطر البيان الأخير لجبهة العمل الإسلامي.

ولا يمكن بالمقابل القول بان توقيف أربعة من كبار جبهة العمل الإسلامي وزجهم في السجن وإرسالهم لسجن الجفر الصحراوي الشهير بكل الرمزية التي يعنيها ذلك خطوة غير مكلفة وإن كانت محسوبة، فقرار الحكومة بهذا الصدد فيه فوائد وله نتائج بدأت فعلا في الظهور عبر إستحضار «أدبيات المواجهة» من قبل كادر الحركة الإسلامية وقواعد الأخوان وعبر حشر المعتدلين في زاوية أضيق والغرق في إحتمالات الصدام السياسي. وإذا كانت الحكومة مضطرة للحزم في مواجهة اي محاولة «أخوانية فردية» لإستعارة روحية خطاب الزرقاوي وسط الجماهير او تأييد هذه الروحية فإن الأخوان المسلمين مضطرون وكما فهم من مؤتمرهم الصحافي أمس للدفاع عن أنفسهم وعن قادتهم المحتجزين وبكل الوسائل التي يقولون انها «متاحة ومشروعة» وإعتيادية فأدبيات الأخوان ترتكز على مبدأ «يحرم» الصدام مع الدولة مهما ساءت الظروف وقادة الجبهة عندما يشيرون لذلك يستذكرون مقولة يرددها الصقوري الأخواني الأكبر الشيخ أبو فارس نفسه حيث درج على القول: لو علقوني على الأعمدة امام المسجد الحسيني .. لن أدعو للصدام مع السلطة.

في الإستخلاص النهائي من وجهة نظر الحكومة هناك مبررات قوية لإستغلال الحدث الأخير والسعي لإقصاء وعزل الأدبيات المتطرفة في الأخوان على ان يجري ذلك على شكل عملية جراحية تجعل المتشددين عبئا على المعتدلين ولا تدفع تنظيم الجماعة لأقصى طاقات الإستفزاز.

ومن وجهة نظر الجماعة ثمة هجمة منظمة تستهدف إعادة إنتاج الواقع الموضوعي للحركة الإسلامية على اساس التسلط الفوقي وليس على اساس التحاور لكن الإعتراض وبقوة على إعتقال ومحاكمة أربعة رموز أخوانية ينبغي ان يحسب بدقة ولا يتحول لصدام مفتوح .

ويعني ذلك ان داخل خفايا الأزمة الحالية بين الطرفين ثمة حسابات «تعقل» ورشد تظهر بين الحين والآخر سواء عبر البيانات والتصريحات الأخوانية او عبر مجاملات رئيس الحكومة وكذلك مجاملات مؤسسة القمة في القرار فقبل مقتل الزرقاوي بأيام فقط ابلغ الأخواني العريق عبد المجيد الذنيبات صحافيين بان مكتب الملك ممثلا بالدكتور باسم عوض ألله تحدث معه عن لقاء قد يحصل في منزله بعد العاشر من الشهر الجاري ويحضره الملك شخصيا في إطار التجاوب مع طلب سابق لقيادة الأخوان.

والذنيبات كان قد تحدث في حضرة الملك عن «اخطاء» يتورط فيها أطراف من التنظيم بين الحين والآخر مؤكدا للملك مباشرة بان الأخوان المسلمين على العهد والوعد ولم يغيروا او يبدلوا حسب شهود سمعوا كلام الشيخ الذنيبات أبرز أقطاب الجماعة.

مما يعني ان الفرصة متاحة دوما «للإتصال» والقنوات الخلفية لكن هذه المرة من الواضح ان الدولة تخطط منهجيا ليس فقط «لتفكيك» شبكة الصقور المتحكمة والمتنفذة في الأخوان المسلمين ولكن لمحاصرة اي إحتمالات مستقبلية او راهنة لإحياء تحالفات او إيجاد تقاطعات بين عناصر هذه الشبكة والخطاب الذي يمثله الزرقاوي او تمثله حركة حماس، فهذا الحصار هو السبب الإستراتيجي المرشح لتفسير عناصر القسوة الرسمية في التعامل مع زيارة «الأربعة» لبيت العزاء وفتاوى الشيخ ابو فارس.

والحكومة في الواقع وضعت إستراتيجية متكاملة لمواجهة «التفكير الجهادي» الذي لا يتناسب مع اولويات وطبيعة الخطاب الرسمي الأردني، فقبل التشدد مع صقور الأخوان حصر عدد التكفيريين في المجتمع وقبل ذلك تم إعداد قانون جديد للوقاية من الإرهاب يعتقد انه سيكلف التجربة الإصلاحية مساحات من الحريات الفردية وفي الأثناء إجتهدت الدولة بكل مؤسساتها لتبني وتسويق خطاب رسالة عمان بعنوان الإعتدال في الخطاب الإسلامي.

ومن هنا يمكن فهم ما يسميه الإسلاميون «الإستهداف» لبعض رموزهم على انه ايضا في سياق خطوة وخطة «وقائية» تستفز المعتدلين في التيارات الإسلامية وتضييق هوامش المناورة والمبادرة امام المتشددين فيها في إطار إستراتيجية للدولة لا مجال للتراجع عنها او التردد في تنفيذها لإنها من وجهة نظر الرسميين تمس المصالح العليا والمباشرة.

والمثير أن للجراحات «التجميلية» من هذا النوع تكلفة وثمنا بكل الأحوال من الواضح ان الحكومة مستعدة لدفعهما فالواقع يقول بظهور مبكر لبعض الآثار والأعراض الجانبية التي لا تبدأ بشعور بعض المراقبين بمبالغات حكومية توحي بإستعدادات «حربية» ولا تنتهي بطرح بعضهم الأخر لتساؤلات حرجة عن حقيقة وجذر ما يجري او بدفع بعض «البؤر» في جماعة الأخوان لإستعاد خطاب التشدد كما ظهر في دعوة صحافية وزعها أمس الثلاثاء فرع الأخوان في الدائرة الخامسة لعمان العاصمة لحضور «إعتصام تضامني» مع «العالم المجاهد» الدكتور أبو فارس وأخوانه المعتقلين في سجن الجفر الصحراوي.

الأزمة في الختام تتخذ الآن شكل «اللعبة»، فالسلطات سعيدة بالتأكيد برؤية العجوز المزعج الشيخ أبو فارس والشاب المتهور علي ابو السكر خلف القضبان لكن المرجح ان العجوز السبعيني أبو فارس هو «الأسعد» بهذا المشهد، فالرجل يؤمن بأن اي أذى يصيبه في الدنيا يقربه من «الجنة» ولديه جماهير وشبان سيجعلونه «رمزا»، والمرجح ان الأخواني الشاب أبو السكر لم يعد ينزعج من «السجون» بعد أن ضمنت له مقعدا برلمانيا عن مدينة الزرقاء وبأصوات كثيرة تتجاوز أصوات ستة نواب معا.. وما يبدو عليه الأمر ان الحكومة تجازف بهذه التكلفة.

بيانات برلمانية وقبلية تستنكر اشادة البرلمانيين الاسلاميين بالزرقاوي

عمان ـ «القدس العربي»:

حمل بيان اصدرته امس نخبة من أعضاء البرلمان الأردني على أربعة زملاء لهم في التيار الإسلامي قدموا العزاء بأبو مصعب الزرقاوي. وإعتبر الموقعون في البيان ان ما فعله اربعه من نواب جبهة العمل الإسلامي فيه خروج عن الاجماع الوطني الذي دان الاعمال الاجرامية ضد بلدنا وابناء شعبنا الطيبين العزل على يد الارهابي ابو مصعب الزرقاوي وتضامنهم معه حد وصفه من فوق المنابر والفضائيات بالشهيد وزيارة بيت العزاء للتهنئة باستشهاده.

وقالوا ان الخروج عن الاجماع الوطني يكشف القناع عن وجود تيار فكري وسياسي داعم ومؤيد للارهاب وللفكر التكفيري الذي يروج له من كهوف افغانستان ويستند الى دحرجة الرؤس الادمية البريئة.

واضافوا ان هذا السلوك اللاوطني الذي يتنافى مع كل القيم الدينية والاخلاقية يجعلنا نتوجس من الدوافع السياسية لهذا السلوك الذي يتناغم مع دور بعض المحاور والدول التي لاتريد للاردن واهله الخير والاستقرار.

وطالب الموقعون حزب جبهة العمل الاسلامي بادانة سلوك هؤلاء النواب ومحاسبتهم على اساءتهم لمشاعر الشعب الاردني الذي فجع بمداهمة افراحه واطفاله ونسائه والاعتداء على ضيوفه.

وقع البيان النواب بسام حدادين، سلامة الغويري، محمد ارسلان، المهندس عبد الثوابية، فايز شديفات، الدكتور هاشم الزبون.

ومن جهة اخرى صدر بيان إضافي امس عن نخبة من قادة وأبناء قبيلة بني حسن يستنكرون فيه تصريحات النائب محمد ابو فارس من جبهة العمل الاسلامي حول وصفه الارهابي ابو مصعب الزرقاوي بالشهيد ونكران الشهادة عن ضحايا تفجيرات فنادق عمان.

واكد الموقعون ان مشاعر الغضب والاستغراب تجعلنا نرفض ما جاء على لسان نائب جبهة العمل الاسلامي التي تهدف الى اشاعة الفوضى والفتنة في الاردن وقالوا ان ما اقدم عليه نواب جبهة العمل الاسلامي من تقديم التعازي هي محاولة دق اسفين بين القيادة وابناء عشائر بني حسن.

واضافوا.. اننا نعلنها بكل صراحة ان اصحاب الاقنعة المزيفة قد سقطت بعد ان تبين انهم يختبئون خلف الاحرف والسطور من خلال محاضراتهم سواء في دور العبادة او الاماكن العامة وان ما جاء على لسانهم يحملهم وزر من استشهدوا في فنادق عمان.

وطالبوا الدولة بتقديمهم للعدالة بعد ان سقطت اقنعتهم وبعد ان ثبت بالوجه الحقيقي انهم يعيشون على الارض الاردنية وقد تسترّوا بالدين لتنفيذ مخططات اسيادهم الذين يأتمرون بأمرتهم.

وطالبوا نواب جبهة العمل الاسلامي ممن يدعون ان مفاتيح الجنة بأيديهم باثبات علاقتهم بالارهاب لانهم نسوا وتناسوا ارواح شهداء الشعب الاردني وان شعبنا الاردني يرفض ان يحتضن الوطن على ارضه الطاهرة خلايا موتورة تلبس الدين قناعا من اجل ان تعيث بالاردن فسادا.

وقالوا اعلموا ايها المفسدون ان ايماننا بالله ربا وبالاسلام دينا وبالقرآن دستورا وبمحمد رسولا وبالهاشميين قادة فكر وبتراب الاردن حضنا دافئا وان حبنا للاردن وقيادته هو شريان الحياة فينا وما انتم الا حفنة من الخوارج تريدون تدمير الاردن الوطن والانسان.

واكدوا في بيانهم ان الاردن سيبقى رغم انف كل المهزومين امثالكم قلعة شامخة يتحطم عليها كيد كل المأجورين والدخلاء.

«الاخوان» يتهمون الحكومة باستهدافهم ويطالبون بالافراج عن 4 من نوابهم

■ عقدت جماعة الاخوان المسلمين في الاردن مؤتمرا صحافيا امس طالبت فيه الحكومة الاردنية بالافراج عن 4 من نوابها، متهمة اياها بأنها تخطط لاستهدافهم.

من جهته اوضح سالم الفلاحات المراقب العام للاخوان المسلمين في الاردن ان عشرة من اعضاء الجماعة يواجهون تهما تتعلق بالانتماء الى تنظيمات ارهابية، داعيا لاطلاق سراحهم. وقال الفلاحات ان زيارة النواب الاربعة الى بيت عزاء اهل الزرقاوي تعتبر زيارة اجتماعية، وليست سياسية، وانه تم استغلالها للتصعيد ضد حركة الاخوان.

وفي رد على سؤال اوضح زكي بن رشيد، امين عام جبهة العمل الاسلامي، بأننا نعتبر ابو مصعب الزرقاوي مارس عملاً جهاديا ضد قوات الاحتلال. ولكننا بنفس الوقت نستنكر كل من يستهدف الابرياء والمدنيين والعمليات التي صدرت عن مجموعة الزرقاوي والتي استهدفت الابرياء نستنكرها ونؤكد على موقفنا منها. ولكننا بنفس الوقت لن نخلط المقاومة مع الارهاب، لان المقاومة هي حق مشروع في الحركة الاسلامية.

قاض يعترف بمشاركته في تزوير انتخابات مجلس الشعب.. وقبطي يؤكد تمتع الأقباط بالجنسية المزدوجة.. استطلاع موقف «الاخوان» من المرأة

كشف اتصال مجموعة جمال بالسفارة الامريكية لدعم التوريث.. تصميم على تحويل محاكمة الصحافيين الى محاكمة للنظام.. ومهاجمة لجنة الاحزاب

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس عن الرسالة الثانية التي ارسلها رئيس نادي القضاة المستشار زكريا عبد العزيز الى الرئيس مبارك عن اعلان مجلس الوزراء بحث واقرار مشروع السلطة القضائية دون عرضه على النادي ومناقشات مجلس الشعب عن أزمة تكدس المصريين العائدين من دول الخليج لقضاء اجازاتهم في ميناءي نويبع والعقبة وتعهد وزير النقل بقرب حل الأزمة، ومن المعروف انها تتجدد كل سنة، ومونديال كرة القدم وامتحانات الثانوية العامة، والأخبار السيئة التي اصابتنا بالحزن والقادمة الينا من فلسطين عن الاشتباكات بين فتح وحماس ومهاجمة مجلس الوزراء والمجلس التشريعي واجتماع ستة من اعضاء مجلس الشعب من الاخوان مع وفد من الحزب الاشتراكي الالماني والمناقشة حول موقف الاخوان إذا وصلوا للحكم في مصر من اسرائيل والمرأة وشعار الاسلام هو الحل.

اما المقالات والتعليقات فدارت حول قضايا عبارة الموت وطلعت عز وتبرئة نواب القروض والحريق الذي اندلع في غرفة الاطفال المبتسرين بمستشفى الشاطبي الجامعي بالاسكندرية للأطفال والاشتباكات بين فتح وحماس ومقتل الزرقاوي ووفاة الدكتور أحمد عبدالله رزة، وإلى شيء مما لدينا اليوم:

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا الذي قالت عنه وبحق زميلتنا مرفت فهمي أحد مديري تحرير مجلة «روزاليوسف»:

«رعاية المواطن وحقه في حياة كريمة وتوفير فرص العمل وحصوله على كافة الخدمات وتحقيق الرفاهية، مبادىء أساسية يؤمن بها الرئيس مبارك ويعمل دائما على تنفيذها، وتؤكد ذلك لقاءاته بالمجموعات الوزارية والمحافظين من أجل متابعة العمل التنفيذي وأيضا لقاءاته وأعضاء الهيئة البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى وجولاته في مختلف محافظات مصر ليعلن عن بدء مشروعات وانشاء مصانع جديدة، وانجازات كبرى، وبدأ تشغيل وتنفيذ مرافق وطرق وخدمات حديثة، كل هذا يؤكد حرص الرئيس مبارك على تنفيذ برنامجه الانتخابي طبقا للتوقيتات المحددة، فهو يؤمن بأن تنفيذ هذا البرنامج هو التزام ومسؤولية، ولذلك يتابع بكل دقة تفاصيل التنفيذ، ولأن الرئيس مبارك يهتم بالتفاصيل ويحرص على راحة المواطن

فتناول في لقائه موضوع استخراج جوازات السفر والبطاقات لشمال وجنوب سيناء وكلف الحكومة بإنهاء هذه القضية مع وزارة الداخلية».

طبعا، فهكذا رئيسنا على الدوام وهو ما دعاني لأن أتجاهل تماما ما ادعاه في «الوفد» يوم الاثنين استاذ الحقوق بجامعة المنصورة، الدكتور الشافعي بشير بقوله:

«جريمة بشعة، مارسها نظام الحكم طوال الخمس وعشرين سنة الماضية وسجلتها عليه تقارير المنظمات الدولية والطب الشرعي المصري ومحاكم الجنايات، ولم تكن تلك التقارير متجاوزة للواقع المؤلم في أقسام الشرطة والسجون والمعتقلات، التي وضعت اسم مصر في قائمة النظم التي امتهنت التعذيب واتخذته أسلوبا للحكم، وأدمنت ممارسته تحت مظلة قانون الطوارىء المطبق منذ 1981 حتى اليوم.

والمصيبة أن نظام الحكم ينكر باستمرار وجود تعذيب المحتجزين والمعتقلين والمسجونين في مصر كمنهج واسلوب في التعامل مع المعارضين والنشطاء السياسيين، رغم الأدلة الدامغة ضده في تقارير منظمات حقوق الانسان المصرية والدولية، وقد تابعنا ممارسات التعذيب في مصر خلال ربع قرن منذ عام 1981 وكتبنا عنها ستة عشر مقالا بجريدتي «الشعب» و«الوفد» مطالبين الرئيس مبارك بالتدخل لمنع ممارسات التعذيب في أقسام الشرطة والمعتقلات والسجون، والالتزام بنصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمنع التعذيب لعام 1984 التي وقعت وصدقت عليها مصر ونشرتها بالجريدة الرسمية في العدد الأول يوم 7 يناير 1988 التي تنسب المسؤولية عن جرائم التعذيب الى: رئيس الدولة ـ ورئيس الحكومة ـ ووزير الداخلية ـ والضباط والجنود الذين مارسوا التعذيب أو علموا به وسكتوا عنه وكان في امكانهم منعه او ايقافه.

لقد اعتبرت الاتفاقية الدولية ممارسة التعذيب خطيئة وجريمة نظام الحكم من القمة للقاع في السلطة وهي جريمة لا تسقط بالتقادم وتعرض المسؤولين عنها للمحاكمة الجنائية الوطنية والدولية مهما طال الزمن حتى موتهم أو فضحهم بعد الموت ـ وستوجه أدلة الادانة ضد هؤلاء جميعا في عشرات ومئات التقارير الموثقة بشهادات الأحياء من ضحايا التعذيب عن أنفسهم وعن زملائهم الذين أزهق التعذيب حياتهم.

وفي تقارير الطب الشرعي وأحكام المحاكمة الوطنية المنشورة على الانترنت عن التعذيب في مصر عامي 2005 و2006 ـ ثم ـ وهذا أعظم وأدل سبيلا للإدانة ـ كتابهم الذي سيقرأونه يوم الحساب الأعظم ـ كما يقول ربنا سبحانه وتعالى «أقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً» «الإسراء 14» صدق الله العظيم».

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم ـ وأمين أمانة السياسات ـ وما يقال عن توريثه الحكم ـ والانتقادات الموجهة إليه، بسبب عدم اقترابه من الناس، وهو ما دعا اليه زميلنا بـ«الوفد» أحمد بكير لأن يقول يوم الاثنين:

«ولو أراد جمال مبارك أن يحمل محل والده لاتخذ نهجاً آخر، واقترب من الشعب وكون صداقات مع شباب في سنه من طبقات أخرى غير الطبقة التي ينتمي إليها، لو أراد جمال مبارك لجعل من المناسبات القومية والدينية والشعبية وحتى بعض المناسبات الخاصة مدخلا لأن يختلط بالناس، يحس بهم ويحسون بتواضعه، ولا يكفي أن يرى الشعب جمال مبارك يشاهد مباراة في كرة القدم وسط جماهير، يظن الكثيرون أنهم رجال أمن جاءوا بهم خصيصا ليكونوا حوله ويكون وسطهم.

هل صحيح أن جمال مبارك يحتاج الى «نيولوك» ـ يعني شكل جديد ـ يطل به على الشعب ويتفاعل معه؟! هل مطلوب أن يظهر في برامج تليفزيونية وحوارات صحافية ليتعرف عليه الناس جيدا؟!

هل واجب عليه أن يتواجد في المناسبات في الأحياء الشعبية أو العشوائية؟! هل من المقبول أن يجد الشباب جمال مبارك يجلس معهم وبجانبهم على كرسي بلاستيك في مقهى شعبي أو حتى في كوفي شوب؟! وكيف سيكون كلامه مع الناس؟! وبأي لغة؟!

لماذا لا يراه الناس في المتاجر يتسوق بنفسه ولنفسه؟! أو في سينما يشاهد فيلما مصريا؟!، هل زار جمال مبارك أي قرية مصرية والتقى بأهلها من الفلاحين البسطاء وتعرف كيف يعيشون؟ الأسئلة كثيرة والاجابة عند جمال مبارك وحده ولو أن عينيه على المنصب الرفيع لفكر جيدا قبل أن يجيب عن سؤال منها، فالإجابة عنها ستحدد مستقبله في عقول المصريين وأيضا قلوبهم».

وإلى «الميدان» ومدير تحريرها زميلنا محمد طرابية الذي واصل إلقاء المعلومات عن جمال مبارك ـ قال:

«نشير الى ان لجمال مبارك ومجموعته في الحزب الوطني دورا في السفارة الأمريكية في هذه المرحلة وهو دور محوري للغاية وعليه سوف تبنى كل تطلعاته المستقبلية هو ورجاله ودورهم في الحياة السياسية المصرية خلال السنوات القادمة لأنهم يعلمون تماما ان كل محاور اللعبة في يد امريكا وحدها دون غيرها ولذلك فقد اعتبرت «شلة» جمال ان رغبة امريكا في اجراء حوار خاص بين جمال والاخوان هو اختبار شخصي لنجل الرئيس ولذلك فإنه سوف يركز معظم جهوده خلال المرحلتين الحالية والمقبلة لاقناعهم بشخصيته وقدراته السياسية وقدرته على حل المشكلات التي قد تعترضه في حال تصعيده لكرسي الرئاسة، ويضع جمال وشلته نصب أعينهم أن الادارة الامريكية وحتى سفارتها بالقاهرة لم يعلن حتى الآن وبشكل نهائي عن رأيهم النهائي في جمال وعن النتائج النهائية لزيارته الغامضة التي تمت الشهر الماضي الى واشنطن وهو الأمر الذي أقلقه بشدة لا سيما وأنه كان يعقد عليها آمالا كبيرة في تعريف الأمريكيين بنفسه وكان يصور انها ستكون بمثابة جواز المرور النهائي لكرسي الرئاسة ولكن لم يحدث شيء من ذلك حتى الآن.

ولذلك فقد قرر جمال ـ في سرية تامة ـ لمجموعة من اصدقائه المقربين وممن تربطهم علاقات متينة مع السفارة الأمريكية البقاء على اتصال دائم ومستمر مع المسؤولين بها للتعرف على توجهاتهم ووجهات نظرهم في مختلف القضايا منعا لحدوث أي خلافات بين النظام والإدارة الأمريكية ممثلة في سفارة واشنطن لدى مصر قد لا تحمد عقباها خلال المرحلة القادمة».

فضيحة العبارة

وإلى ما أصبح يعرف بفضيحة العبارة السلام 98 وغرق اكثر من ألف مصري، وهرب صاحبها ممدوح اسماعيل الى لندن ثم صدور قرار المدعي الاشتراكي العام برفع التحفظ على أمواله لصرف التعويضات، وهو القرار الذي قوبل بالشكوك، ومن الذين انتابتهم الشكوك، زميلنا بـ«الأخبار» عاطف زيدان رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «الخميس» المستقلة، وقوله في بابه ـ يوميات مفقوع جدا ـ

«هل يكفي تحويل ممدوح اسماعيل صاحب عبارة الموت مبلغ 350 مليون جنيه أو أكثر قليلا الى المدعي الاشتراكي لصرفها كتعويضات لضحايا العبارة السلام 98؟ للصفح عنه وإغلاق ملفه المتضخم بصرخات ودموع الثكالى والأيتام من بسطاء هذا الشعب اليتيم الذي لا يدعو الله إلا بالستر والصحة وحمايته من شر المستخبي؟ الجواب بالطبع: لا، لأن أموال الدنيا لن تعوض طفلا عن فقده أبيه أو زوجة شابة عن فقدان شريك العمر أو أماً عجوز عن ضياع ابنها بين أنياب أسماك القرش المفترسة، بل كان من الضروري ـ في رأيي ـ أن يواصل المدعي الاشتراكي إجراءاته القانونية بإحالته الى محكمة القيم لفرض الحراسة على هذه الأموال التي تضخمت بشكل غير مشروع خلال سنوات وجيزة من خلال استغلال حاجة البسطاء الذين يعملون في الدول العربية في الذهاب والعودة بوسيلة أقل تكلفة من الطائرات ووفر لهم عبارات مستهلكة لا تصلح للإبحار.

جاء قرار رفع التحفظ ليثير الأقاويل حول سطوة ونفوذ الملياردريات الجدد الذي يفوق ـ كما يبدو ـ خيالنا البسيط».

ونتحول الى «وفد» أمس وتحقيق زميلتنا نادية مطاوع الذي قال فيه الدكتور حسام عيسى استاذ القانون الدولي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة:

«فرض الحراسة على أمواله كان يجب أن يستمر حتى انتهاء المحاكمة تماما، وحتى تصدر المحكمة حكمها النهائي بالتعويضات النهائية لصالح الضحايا وأسرهم بدلا من تلك التعويضات الهزيلة التي سيدفعها لهم الآن، ان مصر كان من حقها المطالبة بتقديم ممدوح اسماعيل للمحاكمة، ولكن هذا يتوقف على وجود اتفاقية لتسليم المجرمين بين مصر وبريطانيا، وبغض النظر عن وجود هذه الاتفاقية، كان يجب على الدولة ألا تسمح له بالسفر منذ البداية، لأن تمتع ممدوح اسماعيل بالجنسية البريطانية يجعل بريطانيا ترفض تسليمه لأنها لا تسلم رعاياها. إن الإجراء الأخير الذي اتخذ برفع الحصانة عن أمواله يعد مؤشرا على تبرئته رغم ان التعويض لا يلغي العقوبة الجنائية التي يجب ان توقع عليه، إلا أن اللواء سراج الروبي مدير إدارة الانتربول سابقا والمحامي حاليا أكد لنا أنه لا يوجد اتفاقية تبادل ولم يسبق لانكلترا أن سلمت لمصر أي مطلوب حتى أشرف السعد الذي كان يقيم بأحد أكبر فنادق لندن لم تسلمه الحكومة الانكليزية لنا، وكذلك المحكوم عليهم بالإعدام في جرائم الارهاب والموجودون في بريطانيا للآن لم تسلمهم الحكومة الانكليزية لنا رغم وعود توني بلير المتكررة، كذلك فشخص لديه كل هذه الأموال التي يمتلكها ممدوح اسماعيل فليس من مصلحة بريطانيا تسليمه لمصر، ومن هنا ـ والكلام للواء الروبي ـ لماذا يتم شحن الرأي العام بالتصريحات المتتالية بأننا سنقبض على ممدوح اسماعيل فلهذا الاسلوب مردود سلبي على الدولة وأجهزتها والتي ستفقد ثقة المواطن وستفقد هيبتها إذا لم يتم القبض على ممدوح اسماعيل بالفعل».

ونترك «الوفد» الى «جمهورية» امس وزميلنا جمال عبدالرحيم الذي أوشك لولا بعض زملائه ان يضرب رأسه في الحائط وهو يقول مذهولا:

«الأمر الغريب وغير الطبيعي هو ما حدث مؤخرا فالمستشار ماهر عبدالواحد النائب العام أعلن في مؤتمر صحافي عقده بمكتبه يوم 24 مايو الماضي ان تحقيقات النيابة العامة ونتائج التقارير الفنية وتسجيلات الصندوق الاسود اكدت ان جميع اجهزة العبارة سليمة وصالحة ولا يوجد بها جهاز فني معطل أو به خلل.

والمستشار جابر ريحان المدعي العام الاشتراكي اعلن في مؤتمر صحافي عقده بمكتبه يوم الثلاثاء بما فيها الرحلة التي غرقت فيها افتقرت لأبسط معدات السلامة وأن المختصين بالتفتيش عليها من هيئة سلامة الملاحة البحرية قد ماتت ضمائرهم وأن طفايات الحريق بالسفينة غير صالحة والصندوق الأسود غير صالح ولم يكن بها خطة معتمدة لمكافحة الحريق، وبالرغم من انني اعلم جيدا ان النيابة العامة هي المسؤولة عن التحقيقات فيما يتعلق بالشق الجنائي وتوجيه الاتهام وأن جهاز المدعي العام الاشتراكي مسؤول فقط عن الجانب المادي الخاص بالتحفظ والتعويضات وخلافه، إلا ان هذا التناقض الغريب يثير بلبلة لدى رجل الشارع البسيط خاصة وأن هذا التناقض تم بين جهتين من اكبر الجهات القضائية في مصر وهما النيابة العامة وجهاز المدعي العام الاشتراكي وبين اثنين من جهابذة القانون هما المستشار ماهر عبدالواحد والمستشار جابر ريحان».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها لزميلنا وصديقنا عبدالحليم قنديل رئيس تحرير «الكرامة»، والمتحدث باسم حركة كفاية ودعوته للآتي في بابه ـ لوجه الوطن ـ

«ومن العبث أن يلجأ أحد اقل لما يسمى «لجنة الأحزاب»، فهذه بدعة مثيرة للسخرية، وربما لا تعرفها اي ديمقراطية في الدنيا، ربما باستثناء «ديمقراطية المفارم» على طريقة الرئيس السادات، و«ديمقراطية الأحذية» على طريقة خلفه مبارك، وربما تكون اللجنة ـ التي يترأسها الآن صفوت الشريف ـ هي الحلقة الأضعف في سلاسل القهر المطبق، وتستطيع طلائع المعارضة الجديدة أن تضرب لجنة صفوت الشريف بالأحذية، تملك ان تفعلها بضربية واحدة فيها قدر من المخاطرة الواثقة، العنوان: إعلان الأحزاب من طرف واحد، والمتن: مبادرة تجتمع عليها «كفاية» و«الإخوان» و«الكرامة» و«الوسط» و«الاشتراكيون» وسواهم من جماعات اليسار والليبرالية الوطنية، شارة البدء: وثيقة تستند الى الحق الدستوري في حرية تكوين الأحزاب، وتقرر اسقاط الاعتراف بقانون الاحزاب ولجنة صفوت الشريف بالتوازي يجري تجهيز مقار علنية ومجالس قيادة معلنة للأطراف كلها، وفي ساعة الصفر: يعقد مؤتمر صحافي عالمي تعلن فيه الأحزاب من طرف واحد، وقتها يكون لتضحيات المعارضة الجديدة معناها الجليل، ولا نكون بصدد شغب بالسياسة بل تمرد حقيقي وقتها تكون القارعة وقتها يبدأ النزال الأخير، وقتها تقدر سلطة الشعب ـ بأحزاب من لحم ودم ـ على هزيمة سلطة الحكم بالجزم».

لا، لا، هذه سلطة لن تنفع معها جزم أو جزمة، والدليل ما حدث للمهندس يحيى حسين، بطل كشف فضيحة بيع محلات عمر افندي، وهو ما أحزن زميلنا وصديقنا بـ«الجمهورية» محمد العزبي وقال عنه امس في عموده اليومي:

«كل مواقفه مستقيمة، ابتداء من اعلان رأيه في صفقة بيع عمر أفندي رغم موافقته المبدئية عليها وتأكده مما سوف يتعرض له من متاعب وخصومات، وكانت تلك حركة شجاعة للمهندس «يحيى عبدالهادي» مما أدهش رؤساءه، وبدلا من ان يراجعوا أنفسهم هاجموه وأوحوا لغيرهم أن يشككوا في كلامه وفي نواياه، أخيرا تقدم الرجل باستقالته مطالبا بإلغاء انتدابه وعودته الى مركز ازعاج القادة، فهو لن يستطيع العوام وسط ما يحيط به من تربص وعداوة كما انه لن يحقق للشركة التي يديرها نجاحا بمعارضة رؤسائه الغاضبين من بيع عمر أفندي، بسعر أفضل!! وهم ايضا اصحاب الرأي الأخير وتوفير الميزانية للشركة، التي يرأسها فهي تابعة لهم، سلسلة من المواقف المستقيمة الشجاعة لم تنل ما تستحقه من تقدير واشادة، ولكنها ـ رغم كل محاولات التقييم والمغالطة ورغم تسليط وسائل الاعلام التابعة لتشويه صورته وموقفه ـ سوف تبقى للتاريخ».

اما ثالث وآخر معارك تقرير اليوم فستكون من نصيب زميلنا بـ«الوفد» عماد الغزالي وهو يرثي الدكتور احمد رزة الذي توفي من عدة أيام وامتلأت الصحف بمقالات اشادت به وبنزاهته رغم انتماء اصحابها لاتجاهات سياسية متناقضة، قال عماد وهو ينعى لنا حالنا في ايامنا النكد التي نحياها تحت عنوان ـ البحث عن احمد رزة ـ «لا أعرف كيف مات الدكتور احمد عبدالله رزة، لكنني اعرف ان هذا زمن لا يليق به، كان ثريا لا يعرف المداهنة، ملتزما بقضايا الفقراء والبسطاء الى اقصى حدود الالتزام، صادقا لا يعرف الكذب، مؤمنا بقدرة الناس الى اقصى حدود الالتزام، صادقا لا يعرف الكذب، مؤمنا بقدرة الناس على الانجاز والعطاء واذا أحسن تعبئتها نحو هدف حقيقي سعى الى إحداث تنمية حقيقية في عين الصيرة مستعينا بأهل المنطقة وقدراتها الذاتية، وجرب ان يرشح نفسه لانتخابات مجلس الشعب الماضية ليتمكن من خدمة أهالي منطقته لكن الحظ لم يحالفه، اعرف كثيرين ممن يتحدثون عن الشرف والنزاهة وهم أبعد الناس عنهما، يتخذلقون بعبارات عن الخونة والعملاء وهم اكثر الناس خيانة وعمالة، يوزعون صكوك الأمانة والاستقامة على البعض ويحجبونها عن آخرين، دون أن يقدموا لنا دليلا واحدا على أحقيتهم بالوصاية على سلوك الناس ونواياهم، نعرف ان ما بداخلهم من السواد والكراهية والحقد، لم يترك متسعا إلا لحب ذواتهم المتضخمة إلى حد العبادة، يتظاهرون بالعفة والطهارة والاستقامة ويتمرغون في وحل النفاق والتزلف إذا غابوا عن عيون الناس، لم يكن أحمد عبدالله من هؤلاء، كان نسيجا وحده، كان يحمل حباً كبيرا وقلباً يتسع لكل الناس، لم يداهن ولم ينافق ولم يسا